# الإعلام بنوازل الأحكام

## المعروف بالأحكام الكبرى

لأبي الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي
المتوفى سنة ٤٨٦هـ

تحقيق
الدكتورة نورة محمد عبد العزيز التويجري

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإعلام بنوازل الأحكام

المعروف بالأحكام الكبرى

كافة حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م

# مقدمة

منذ حصولى على درجة البكالوريوس فى الآداب من قسم التاريخ وأنا مشوقة إلى دراسة ناحية من تاريخ الإسلام وحضارته فى بلاد الأندلس . خاصة أن الدراسات الأندلسية قطعت أشواطا بعيدة فى طريق التقدم فى السنوات الأخيرة . وعكف كثير من الباحثين المسلمين على طرق هذا الباب الذى ظل عدة سنوات مقصورا على الأوربيين .

وقد تبين لى أن التاريخ السياسى حظى بالقسط الأكبر من الاهتمام عن طريق التأليف أو عن طريق الرسائل المقدمة للجامعات العربية فى هذا الميدان ، وكذلك تاريخ الآداب .أما التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ( والحضارى بعامة) فلم يبحث فيه إلا القليلون رغم كثرة النصوص التى تعين على مثل هذه الدراسة.

وقد تنبه الباحثون إلى نوع هام من المصادر يلقى أضواء كثيرة على هذه النواحى الغامضة ، أقصد الاجتماعية والاقتصادية ، ونعنى به الوثائق الفقهية التى تعطى الصورة العملية الواقعية لمشكلات الناس وحياتهم . وقد نبه عدد من المستشرقين الأسبان والفرنسيين إلى كتب الفقه الإسلامى وما يتعلق بها من كتب الفتاوى التى تسمى عادة بالنوازل ، وأنها تكاد تكون مجهولة رغم ما تحويه من مادة عظيمة . وقام بعض هؤلاء بنشر فصول خاصة بنوازل الزواج فى الأندلس ملخصة من كتاب ابن مغيث الطليطلى .

وقد سار بعض الباحثين العرب على هذا الدرب الذى نبه إليه الأسبان والفرنسيون ، ونشر كتاب «أحكام السوق » للفقيه الأندلسى المغربى يحيى بن عمر الكنانى مستخلصا من كتاب « المعيار المغرب » للونشريسى . وتبين لهم أن هذه الوثائق الفقهية والنوازل لا تكاد تترك جانبا من جوانب المجتمع الإسلامى دون أن توضحه تماما . بل إنها تصوير لواقع الحياة يوما بيوم ، وهى تجعل الدارس

يعايش هؤلاء الناس فى حياتهم اليومية ... فى بيوتهم ودروبهم وأسواقهم ومشكلاتهم وتطلعاتهم .. بل إنها تكاد أن تتنفس أنفاسهم .

لهذا استقر رأيى على أن أسهم ـ من خلال رسالتى الماجستير والدكتوراه ـ بجهد متواضع فى هذه الدراسات التى لم تكتمل بعد ، خصوصا بعد أن تبين لى أن نصوصا عظيمة لا تزال حبيسة المكتبات الخاصة والعامة فى بلاد المغرب .

وقد أدركت الأهمية القصوى لكتاب من هذه الكتب ، نبه إلى قيمته الأستاذ ليڤى بروفنسال فى المجلد الثالث من تاريخه للأندلس . ويبدو أنه اطلع على هذا المخطوط ، واستمد منه بعض المعلومات البسيطة ، ولكن لم يستطع نشره لتقدم سنه ومرضه .

فآثرت أن أتولى نشرهذا المخطوط النادر فى نوازل قضاة الأندلس والمعروف باسم (الإعلام بنوازل الأحكام ) أو ( الأحكام الكبرى ) للقاضى عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدى المتوفى سنة ٤٨٦هـ / ١٠٩٣ م .

ولما كان الكتاب كبير الحجم ـ إذ يتألف من ٤٢٦ ورقة من القطع الكبير ـ ويتطلب زمنا طويلا لتحقيقه ونشره ؛ فقد استقر الرأى على دراسة سفرين من أسفاره فى دراستى للماجستير هما: السفران الأول والثانى ، ومن ثم دراسة السفرين الباقيين فى الدكتوراه ، وقد وفقنى الله فى إنجاز المخطوط كله ، فله الحمد والمنة .

أما السفران الأوليان : فيعطيان صورة صادقة عن تاريخ القضاء فى الأندلس وأسلوب تسجيل النوازل ، وكيفية الإجابة عنها ، والتشاور بين فقهاء النواحى فى معالجة القضايا الواردة فيها ؛ حتى كانت بعض الأحكام تصدر بإجماع المشاهير من قضاة الأندلس ، فهى حصيلة اجتهادهم جميعا ، وليست قاصرة على اجتهاد فقيه واحد .

● يقول ابن سهل : « فإنى بجميل صنع الله بى وبأفضاله عندى وحسن عونه

لى فى أيام نظرى القضاء والأحكام ، وزمن تقييدى أحكاما من القضاة والحكام، جرت على يدى نوازل ، استطلعت فيها رأى من أدركت من الشيوخ والعلماء، وانفصلت لدى مسائل كاشفت فيها كبار العلماء ، إذ كانوا فى هذا الشأن بأرفع مكان ، وأعلى وأرفع الدرجات رسوخا وعلما ودربة وفهما ، منها ما شافهتهم فيه ، ومنها ماكاتبتهم فى ذلك » .

وقد ساعد أبا الأصبغ على ذلك أنه تولى القضاء ، وحضر الشورى فى مجالس الحكام .

وأما السفران الأخيران : فقد درستهما فى مرحلة الدكتوراه ، ولهذين السفرين قيمة كبيرة ، فهما يحتويان على أبواب هامة تصور الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصورة مباشرة ، منها باب البيوع وباب العيوب .

ومعلوم أن هذين البابين هما سجل حى لمعاملات الناس فى حياتهم اليومية ، وهما لذلك مصدر قيم لمظاهر تلك الحياة فى المسكن والملبس والمأكل والنشاط الاقتصادى وغيرها . وهى جوانب على قدر من الأهمية فى تاريخ الحضارة . ومن هنا كان باب البيوع وباب العيوب وأمثالهما من الأبواب القيمة فى هذا القسم كباب الشفعة ، وباب ما ينقسم وما لا ينقسم ، وباب مسائل الاحتساب ..

وكانت هذه الأبواب وغيرها من الأبواب الأخرى مصدرا طيبا لهذه الجوانب الحضارية .

* * * *

وقد حصلت على أربع نسخ مصورة من المخطوط ـ على نحو ما سنفصل فيما بعد ـ وقد تبين لى صلاحية مخطوطتين منها ، رمزت لإحداهما فى الدراسة بالمخطوطة (أ) ، والثانية بالمخطوطة (ب) ، ولم أستفد كثيراً من بقية النسخ لاضطراب أوراقها وعدوان الأرضة على بعض نصوصها .

بينما ركزت على المخطوطتين الأوليين فى إعداد السفرين الأول والثانى .

وقد قمت بالمقابلة الدقيقة بين المخطوطتين وإثبات أوجه الخلاف بينهما

واستكمال أوجه النقص فى أيهما ، وشفعت النشر ببعض التعليقات اللغوية التى جاءت نتيجة المقابلة بين النسختين وتفسير ما غمض من مصطلحات وما قد يصعب فهمه من كلمات . واستخرجت تراجم العلماء والشيوخ ليصير المتن واضح الصورة بقدر ما أستطيع ؛ رغبة فى تذليل الطريق لمن يريد أن يتخذ من النص مادة لمزيد من الدراسات فيما بعد .

وبالإضافة إلى النسخ المخطوطة المصورة الأربع السابقة التى أشرت إليها ؛ ظهرت عند دراستى للسفرين الثالث والرابع نسخة مخطوطة أصلية ، وهى أقدم من المخطوطات الأربع السابقة ، وقد حصلت عليها من إحدى المكتبات الخاصة بالمغرب وهى تحمل الرقم ٥٢٢٣ ، وتقع فى ١٤٣ ورقة من القطع الكبير . وأبعاد الصفحة ٣٠ X ١٢ سم، وفى كل صفحة ٣٨ سطرا ، وفى كل سطر ما بين أربع وعشرين وستٍ وعشرين كلمة . وهى مكتوبة بخط مغربى . وفى بعض هوامشها تعليقات . وأولها بعد البسملة والديباجة قول المؤلف : « الحمد لله الأول والآخر ، والباطن والظاهر ، والعلى القاهر .. وبعد فإنى بجميل صنع الله بى وجليل أفضاله عندى وحسن عونه لى أيام نظرى فى القضاء والأحكام ... » إلخ وآخرها قوله : « كمل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه . هذا آخر الديوان فى الأحكام للفقيه القاضى أبى الأصبغ بن سهل بن عبد الله الأسدى ، رضى الله عنه وأرضاه ، لعشر خلت من شهر الله المحرم فاتح عام أربع وخمسين وثمانمائة ، عرفنا الله حرمته . نسخه عبيد الله تعالى المعترف بذنبه محمد بن يحيى بن على الونشريسى » .

ويتضح أن ناسخ المخطوط هو محمد بن يحيى بن على الونشريسى التلمسانى ، وأنه قد فرغ من كتابته لعشر خلت من شهر محرم عام ٨٥٤ هـ ، والمخطوط مقسم إلى أبواب وكل باب مقسم إلى فصول ، والفصل يحتوى على عدد من المسائل . وقد رمزت لهذا المخطوط عند التحقيق بالحرف (أ) . وهى

أصل المخطوطات فى تحقيق هذين السفرين ، وبالإضافة إليها فقد اعتمدت على النسخ الأربع السابقة ، وهى على النحو التالى ...

**النسخة الثانية** : وهى من مقتنيات مكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (٨٣٨) وتتألف من ٤٢٦ صفحة من القطع الكبير . وكل صفحة تحتوى على ثلاثين سطرا . وفى كل سطر مايقارب أربعا وعشرين كلمة ، وتحمل بعض التعليقات والتصحيحات على هوامشها ، وقد كتبت أيضا بخط مغربى . وبدايتها هى بداية المخطوط (أ) . وآخرها قوله : « انتهى وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما، عدد ما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون . ورضى الله تعالى عن أصحاب رسول الله أجمعين ، والحمد لله رب العالمين » . وقد رمزت لهذا المخطوط عند التحقيق برمز (ب) .

**والنسخة الثالثة** : من مقتنيات مكتبة الجزائر ، وتتألف من ٣٧٩ صفحة ، وكل صفحة بها ٣٠ سطرا . ويختمها الناسخ بقوله : « تم جمع كتاب الإعلام بنوازل الأحكام ، بحمد الله الملك العلام . وعلى سيدنا محمد أفضل الصلاة والسلام ، وعلى آله وصحابته الكرام ، فى يوم الجمعة الرابع عشر من رجب الأحب من عام ستة عشر ومائتين وألف من الهجرة المحمدية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام ، على يد كاتبه لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده من أولاده وعقبه ، ثم لمن أصلحه الله من إخوانه وعصبته : على بن سعيد بن على ابن أحمد بن عيسى ، عرف بابن سيدى عيسى نسبة إلى الشيخ الشهير ، الولى الكبير ، ذى الكرامات الظاهرة ، والمآثر الباهرة الزاهرة ، الشيخ سيدى عيسى ابن محمد ـ رحمه الله ـ وأعاد علينا من بركاته آمين آمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما » . وقد رمزت لهذا المخطوط عند التحقيق بالحرف (ج) .

**أما النسخة الرابعة** : فقد حصلنا عليها من مكتبة دار الحماية بالرباط ورقمها

٣٣٩٨ ، وعنوانها « أحكام ابن سهل » الذى سماه «الإعلام بنوازل الأحكام » وهى تتألف من ٢١٢ من الصفحات ، وكل صفحة تحتوى على ٤٦ سطرا . وعلى هوامشها بعض التعليقات ، وينهى ناسخ هذه المخطوطة كلامه بقوله : « كمل بهذا الجزء السادس من كتاب الأحكام للقاضى أبى الأصبغ عيسى بن سهل ـ رحمه الله ـ وبتمامه تم جمع الديوان والحمد لله على ذلك كثيرا ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا » . وهى نسخة بها نقص فى عدة مواضع ، بها أماكن قد انطمست نتيجة بلل فيما يبدو ، وهى مجهولة تاريخ النسخ ، ولذلك لم أعتمدها كثيراً فى التحقيق .

**وأما النسخة الخامسة من المخطوط** : فقد حصلت عليها من المكتبة الوطنية بالجزائر ورقمها ٤٢١٩( أ ) ، وعنوانها « فى علم الوثائق والنوازل المشورة والفقهاء » ويشير ناسخها إلى أن الكتاب تلخيص لنوازل ابن سهل ، ويقع فى ١٤٥ ورقة ، وكل صفحة تتألف من ٣١ سطرا ، وأغلب صفحاتها مهتزة التصوير غير واضحة القراءة ، وهى مبتورة وغير مؤرخة ، وتختلف فى تبويبها عن النسخ الأربع الكاملة ، فهى تبدأ بباب النكاح ويطيل الناسخ فيه ويأتى بنماذج من صيغ الوثائق الهامة ، كما فعل فى ص ٦٦ عندما أورد نموذجا من وثيقة بيع المرتهن . وهى خالية من التعليقات ، وقد تآكل معظم صفحاتها ابتداء من ص ٥٢ حتى ص ٨٣ ، إلى جانب أنها مبتورة بعد ص ١٨٧ .

وفى هذين السفرين اعتمدت المخطوط (أ) أساسا للتحقيق ـ كما ذكرت ـ للأسباب التالية :

**أولا** : لأنها أقدم المخطوطات نسخا .

**ثانيا** : لأنها كاملة ويندر النقص فيها .

**ثالثا** : لأنها أقل المخطوطات أخطاء إملائية ، وقد صادف أن هذه النسخة تتميز عن غيرها من النسخ بوضوح خط ناسخها .

* * * *

وأحسب أننى لست فى حاجة إلى تعداد ما واجهته فى بحثى هذا من عناء،

وذلك ـ من ناحية ـ أمر يدركه من يعانون تحقيق النصوص والبحث العلمى ، وبخاصة عندما يتصدون لنص طويل متعدد النسخ ، مكتوب بخط مغربى دقيق لم تألفه غالبية الباحثين ، مليء بالأعلام والأماكن كبحثنا هذا . وهذا ـ من ناحية أخرى ـ أمر من طبيعة البحث العلمى وإن تفاوتت درجات الصعوبة من بحث إلى آخر . ولقد كان تطلعى إلى أن يقع البحث من قارئه موضع القبول ، هو الدافع الأول لأن أستسهل الصعب وأبذل الجهد .

أما عن خطة العمل فى التحقيق ، فقد عملت على فك خطها المغربى الدقيق، وضبط النص وتحقيقه تحقيقا لغويا ، ثم قمت بالمقابلة الدقيقة بين النسخة الأساس والتى رمزت لها برمز (أ) وبين المخطوطتين ( ب ، ج ) حرفا بحرف مع الإفادة الممكنة من بقية النسخ ، وأثبت أوجه الخلاف بينها واستكملت أوجه النقص، وصححت ما غمض من كلمات لعدم وضوحها إما بسبب رداءة الخط، أو بسبب انطماس بعض الكلمات . ثم فسرت ما غمض من مصطلحات قد يصعب فهمها ، وذلك بالرجوع للمصادر العربية أو الأجنبية ، وقد شفعت التحقيق ببعض الشروح اللغوية ، إضافة إلى التعريف بالمدن والأماكن التى وردت فى المخطوط ، والتعريف بالشخصيات التاريخية الواردة فيه . **كما استخرجت تراجم للعلماء والشيوخ التى ورد ذكرها فى المخطوط ؛ ليصير البحث واضح الصورة ـ بقدر ما أستطيع ـ فى ثبت مستقل فى آخر الرسالة وذلك لكثرة تكرار ورودها فى المخطوط ، وقد آثرت هذا النهج ليسهل بذلك رجوع القارئ إلى هذه التراجم ، وبعدا عن حشو هوامش المخطوط بالترجمة لهؤلاء العلماء والشيوخ كلما ورد اسم أحدهم ، مما يتسبب فى كثرة صفحات الكتاب وكبر حجمه** . وغنى عن الإشارة أننى لم ألتزم فى التحقيق برسم الإملاء الذى ورد فى المخطوطات ولا بالإشارة إليها فى الهوامش باعتبارها قواعد إملائية كانت مألوفة فى عصور النساخ وبلادهم مثل كلمة ( رأى ) فقد وردت بلفظ ( راء ) ، ( وقائمة ) فلقد وردت بلفظ ( قايمة ) ، وكلمة ( تجزئة ) فقد وردت بلفظ ( تجزية ) ، وكلمه ( الفتيا ) فلقد وردت بلفظ ( الفتيى ) .

ولا أقول إنى بلغت حد الكمال ، فالكمال لله وحده . وحسبى أن أشعر أنى أسهمت فى إنارة السبيل لمن يريد سلوك هذا المسلك الوعر من الدارسين والدارسات .

وقبل أن أختم هذا التقديم يسرنى أن أعبر عن جزيل شكرى لأستاذى الفاضل الدكتور / حسن أحمد محمود أستاذ التاريخ الإسلامى فى كلية الآداب .

كما أقدم الشكر الجزيل لأستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور / عبد الحليم عبد الفتاح عويس أستاذ التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، والذى بذل جهدا متواصلا لإرشادى فى دراستى ومساعدتى على تخطى معظم الصعوبات التى مرت بى . والذى كان لتوجيهه وإرشاده الفضل العظيم ـ بعد الله ـ فى إتمام هذا التحقيق .

وأشكر أيضا كلا من سيادة الملحق التعليمى السعودى فى المغرب الأستاذ / محمد عبد السلام ، وسعادة الملحق التعليمى فى الجزائر الأستاذ / جميل أبو سليمان اللذين بذلا جهدا مشكورا فى معاونتى فى الحصول على نسخ مخطوطات المغرب والجزائر، على صعوبة هذا المطلب والوقت الطويل الذى استغرق تحقيقه فيه . وأستسمح بقية من كان لهم فضل مد يد العون لى فى بحثى ولم أذكر أسماءهم سهوا ، أستميحهم العذر وأشكرهم ، وأسأل الله لهم جميعا مزيدا من العطاء الطيب والثواب العظيم . والله ولى التوفيق . ،،،

**د . نورة محمد عبد العزيز التويجرى**

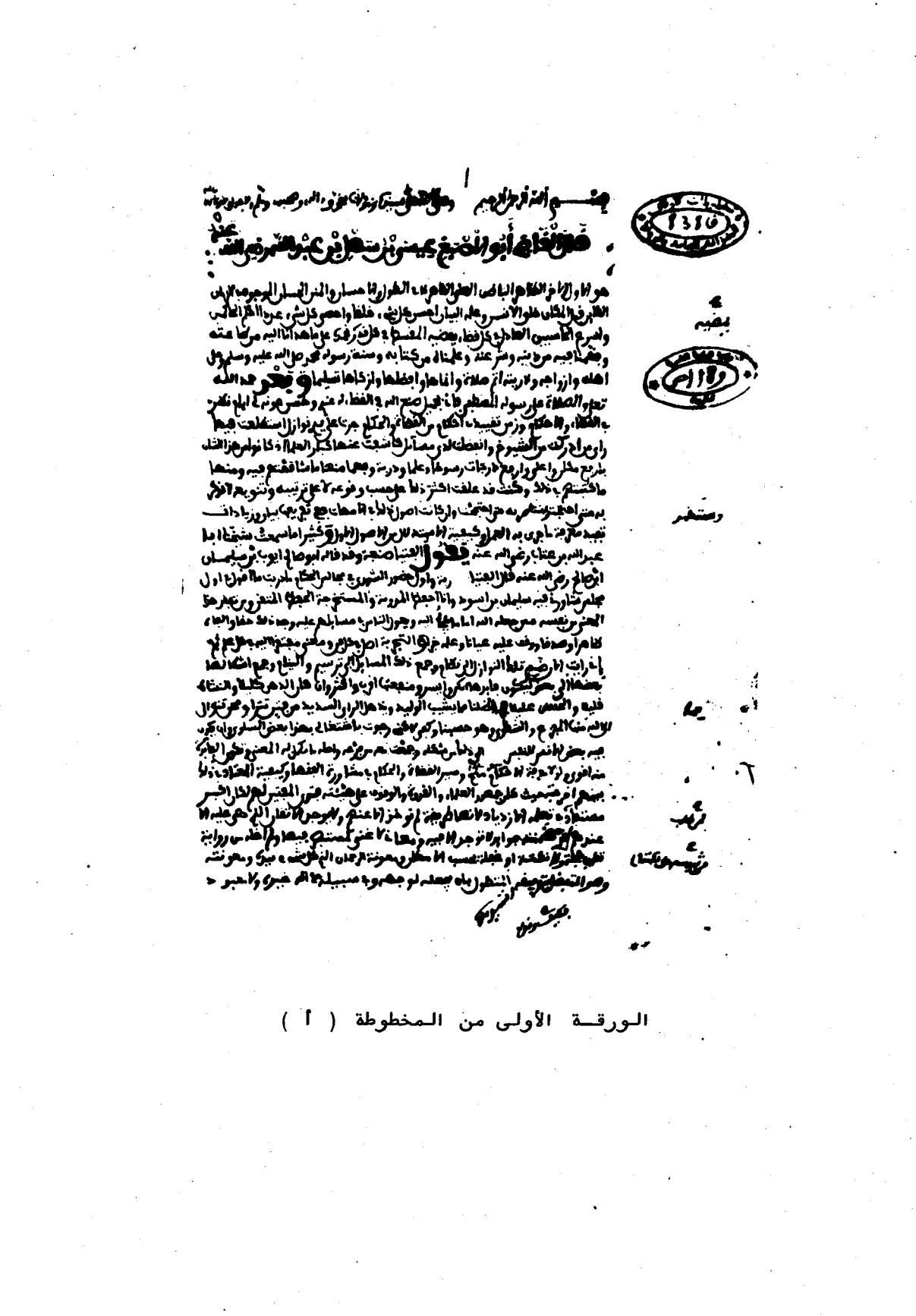

الورقة الأولى من المخطوطة ( أ )

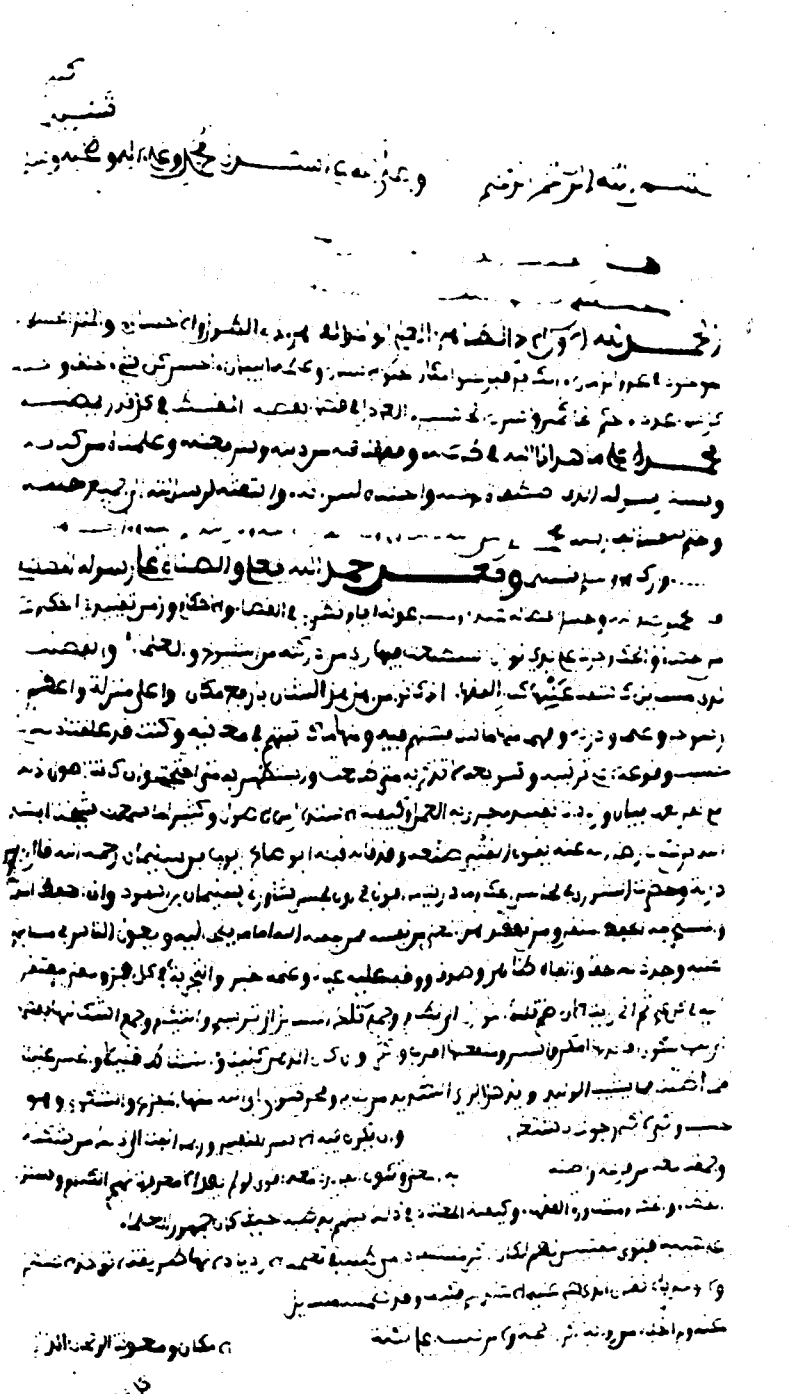

الورقة الاولى من المخطوطة ( ب )

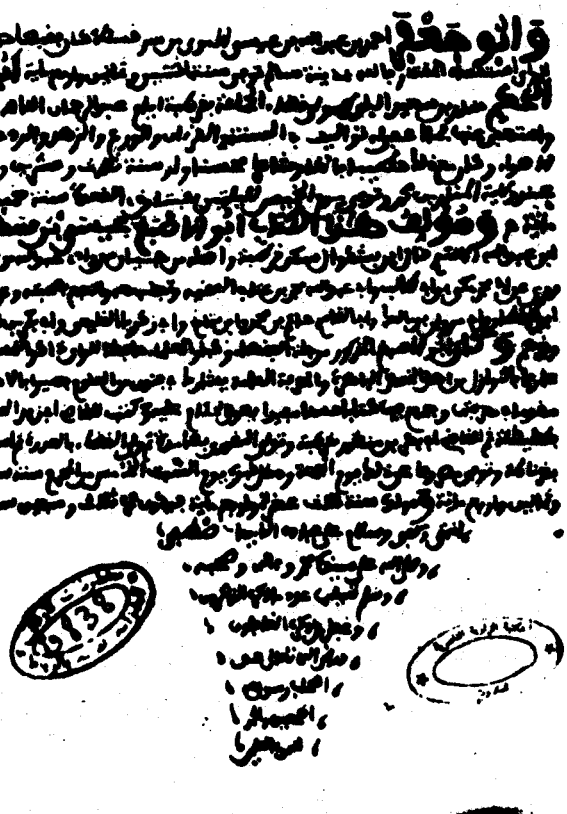

الورقة الأخيرة من المخطوطة (أ)

الورقة الأخيرة من المخطوطة ( ب )

# السفر الأول